



## تقييم العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من حيث كفاءة أداء البنوك الإسلامية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية بالتطبيق على بنك البركة الجزائري للفترة 2009-2019.

*Evaluation of Islamic banking work in Algeria in terms of the efficiency of the performance of Islamic banks using the return on equity model applied to Al Baraka Bank of Algeria during the period 2009-2019.*

أ.د. فودو محمد

جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر

foudou1982@univ-adrar.edu.dz

د. دحو محمد

جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر

[dahomedprof@gmail.com](mailto:dahomedprof@gmail.com)

د. يحيى عبد القادر

جامعة أحمد دراية أدرار- الجزائر

abd.yahyaoui@univ-adrar.edu.dz

## الملخص:

## معلومات المقال

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم تجربة الجزائر في العمل المصرفي الإسلامي من حيث كفاءة أداء البنوك الإسلامية وذلك من خلال الوقوف على كفاءة أداء بنك البركة الجزائري باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، وتم الاعتماد على التقارير السنوية للبنك البركة الجزائري من سنة 2009 إلى 2019. وخلصت نتائج الدراسة إلى كفاءة بنك البركة الجزائري في تحقيق الأرباح، قدرته على التحكم ومراقبة التكاليف، كفاءة عالية في توليد الأرباح من خلال أموال الخاصة المستثمرة، وكذا القدرة على الوفاء بالالتزامات اتجاه الزبائن.

تاريخ الارسال:

2022/04/22

تاريخ القبول:

2022/06/29

## الكلمات المفتاحية:

- ✓ أداء المالي؛
- ✓ كفاءة؛
- ✓ بنك البركة الجزائري

## Abstract :

## Article info

*This study aims to try to evaluate Algeria's experience in Islamic banking in terms of the efficiency of the performance of Islamic banks, by standing on the efficiency of the performance of Al Baraka Bank of Algeria using the return on equity model. The annual reports of Al Baraka Bank of Algeria from 2009 to 2019 were relied upon. The results of the study concluded that The efficiency of Al Baraka Bank of Algeria in making profits, ability to control and control costs, High efficiency in generating profits through own funds invested, The ability to fulfill commitments towards customers.*

Received

22/04/2022

Accepted

29/06/2022

## Keywords:

- ✓ financial performance,
- ✓ Efficiency
- ✓ Al Baraka Bank of Algeria

## مقدمة:

تعمل الصناعة المصرفية الإسلامية وفق مبادئ وأسس الشريعة الإسلامية الخاصة بتنظيم النشاط الاقتصادي وفق ما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، انطلاقاً من قواعد المال والملكية، وحقيقة أن المال وسيلة وليس سلعة وملكيته أداة وليست غاية، ما جعلها قادرة على الصمود أمام الأزمات المالية المتلاحقة في الساحة الدولية، وبالتالي الحفاظ على حصة معتبرة في السوق المالية والمصرفية على مستوى العالم. وتعد البنوك الإسلامية عصب الصناعة المالية الإسلامية وأساسها، من خلال وظيفتها المتمثلة في تدوير الكتلة النقدية داخل النشاط الاقتصادي بين وحداته ذات الفائض المالي والعجز المالي، بواسطة منتجات مصرفية خالية من الفوائد، عن طريق استقطاب أموال المودعين ومنح تمويلات للمستثمرين. ولقد عرفت هذه البنوك نجاحاً و تنامياً واسعاً خلال الفترة الأخيرة وتزايد الطلب عليها بفضل ما تميزت به من كفاءة وقدرة على تسيير نشاطها المصرفي والصمود أمام التقلبات المالية والمصرفية الحاصلة في الساحة الاقتصادية، وجعلت منها العديد من الدولة النامية أساساً لتحقيق تنمية اقتصادية قوية ودائمة. وفي هذا السياق نسعى من خلال هذا البحث إلى دراسة تجربة الجزائر في العمل المصرفي الإسلامي من حيث كفاءة أداء البنوك الإسلامية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية بالتطبيق على حالة بنك البركة الجزائري للفترة من 2009-2019. من خلال الإشكالية المطروحة التالية.

**إشكالية الدراسة:** على ضوء ما تم سرده فإن جوهر إشكالية البحث تتمثل في التساؤل التالي:

**ما مدى قدرة بنك البركة الجزائري على التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح في البيئة المصرفية الجزائرية؟.**

**فرضيات الدراسة:** بناء على الإشكالية المطروحة وتحقيقاً لأهداف الدراسة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- 1- البنك البركة الجزائري يتمتع بكفاءة عالية في التحكم ومراقبة التكاليف وتوليد الأرباح في البيئة المصرفية الجزائرية.
- 2- بنك البركة الجزائري لا يعتمد كثيراً على الرفع المالي في تحقيق العائد على الحقوق الملكية.

**أهمية الدراسة:** جاءت أهمية الدراسة من كون أن موضوع البنوك الإسلامية أصبح محل اهتمام في الوقت الراهن وينظر إليها كأحد الحلول للحد من الأزمات الاقتصادية، ومنه جاء تقييم أدائها في الساحة المصرفية الجزائرية، من خلال مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية، قصد التعرف على العوامل التي تؤثر في أدائها واقتراح الحلول المناسبة لمواجهتها، ومحاولة الاستفادة من النواحي الإيجابية لها والاستثمار فيها.

## أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- محاولة تقييم أداء البنوك الإسلامية في المنظومة المصرفية الجزائرية من خلال بنك البركة الجزائري باستخدام مؤشرات نموذج العائد على حقوق الملكية بغرض الوقوف على مدى كفاءته في التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح.
- معرفة مدى نجاح تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال بنك البركة الجزائري.

## منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية البحث واختبار صحة فرضيته كان من الضروري اختيار منهجين من أجل موضوع أكثر شمولاً ووضوحاً، المنهج الوصفي التحليلي وذلك لكونه ملائماً لعرض المفاهيم بالنماذج المستعملة في تقييم الأداء، أما في الجزء التطبيقي فقد تم الاعتماد على دراسة حالة بنك البركة الجزائري باستخدام النسب المالية لنموذج العائد على حقوق الملكية كمؤشرات لتحديد كفاءة الأرباح وكفاءة التكاليف.

الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع: اهتمت العديد من الدراسات السابقة بموضوع البنوك الإسلامية من حيث تجربتها وأدائها ومدى نجاحها، فكان هناك تباين في النتائج والآراء، وعليه سوف نتطرق بشكل مختصر إلى بعض الدراسات التي تناولت موضوع محل الدراسة:

- دراسة (نوال، 2021)، مقال في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الصادرة عن جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، بعنوان: تجربة الأردن في العمل المصرفي الإسلامي من كفاءة أداء البنوك الإسلامية- دراسة حالة بنك-: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تقنيات العمل المصرفي في الأردن من حيث كفاءة أداء البنوك الإسلامية وذلك من خلال قياس كفاءة البنك الإسلامي الأردني باستخدام نسب الكفاءة، وتم ذلك بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني من سنة 2010 إلى سنة 2019، خلصت نتائج الدراسة إلى كفاءة البنك الإسلامي الأردني في تحقيق الأرباح، قدرته على التحكم في التكاليف، قدرته على الوفاء بالالتزامات اتجاه العملاء.

- دراسة (العراي، 2019)، مقال في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الصادرة عن جامعة تامنغست، الجزائر، بعنوان: تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي- دراسة مقارنة بين البنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر باستخدام العائد على حقوق الملكية-: تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم أداء البنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية بغرض مقارنة أداء هذه البنوك والوقوف على مدى كفاءتها في التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح، والتعرف على قدرة البنك الإسلامي على منافسة البنك التقليدي في نفس بيئة الأعمال، خلصت الدراسة إلى أن بنك البركة كان أفضل من بنك سوسيتي جنرال في مؤشرات الربحية الثلاثة (ROA. PM. ROE)، وفي المقابل كان بنك سوسيتي جنرال الجزائري أفضل من بنك البركة من حيث حسن الاستغلال أصوله.

- دراسة (محسن، مهاوة، 2020)، مقال في مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الصادرة عن جامعة برج بوعرييج، الجزائر، بعنوان: واقع ومستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر حالة بنك البركة الجزائري: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التمويل الإسلامي في الجزائر، من خلال تقييم فعالية الصيرفة الإسلامية باعتماد أسلوب دراسة حالة بنك البركة الجزائري. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يكاد يكون منعدما وليس له أي فعالية مقابل رغبة أغلب أصحاب المشاريع في هذا النوع من التمويل، وإن وجد فإنه يكون على شكل قروض حسنة تصلح للتمويل الاجتماعي وليس الاستثماري، أو على شكل مربحات قصيرة المدى موجهة لتمويل دورة الاستغلال دون دورة الاستثمار.

- دراسة (بن ختوا، 2020)، مقال في مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، الصادرة عن جامعة ورقلة، الجزائر، بعنوان: تقييم ربحية البنوك التجارية: دراسة مقارنة بين بنك البركة وبنك الشركة العامة الجزائريين خلال الفترة 2005-2015: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم ربحية كل من بنك البركة الجزائري كبنك إسلامي، وبنك الشركة العامة الجزائري كبنك تقليدي، ومحاولة معرفة مدى قدرة كل بنك على استغلال الموارد المتاحة لديه لتحقيق أهدافه. تم في هذه الدراسة قياس وتحليل مؤشرات الأداء المالي لما يعرف بنظام ديون (Dupont System) والمتمثلة في: العائد على الأموال الخاصة (ROE) والعائد على الأصول (ROA) وهامش الربح (PM) ومنفعة أو جودة الأصول (AU). والرافعة المالية (EM) إضافة إلى معدل نمو كل من الأرباح والأعباء العامة للاستغلال، وذلك خلال الفترة 2005-2015. أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشرات العائد على الأموال الخاصة والعائد على الأصول وهامش الربح في بنك البركة أفضل منها في بنك الشركة العامة، في حين أن مؤشرات جودة الأصول والرافعة المالية لدى بنك الشركة العامة أفضل من بنك البركة، وأن

معدل نمو الأرباح في الشركة العامة (24%) أفضل من معدل بنك البركة (20%) بالمقابل معدل نمو أعباء الاستغلال في بنك البركة (16%) أفضل من ما عليه في بنك الشركة العامة (21%).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: تتميز هذه بكونها أن ركزت على تجربة العمل المصرفي في الجزائر باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية من خلال التطبيق على بنك البركة الجزائري الإسلامي للفترة 2009-2019، بصفة محددة. من أجل الوقوف على الأداء المالي للبنك، قصد معرف مدى نجاحه في الساحة المصرفية الجزائرية.

## 2. الإطار النظري للدراسة:

### 1.2 مفهوم البنوك الإسلامية:

تعد المركز الأساس لنشوء الصناعة المصرفية الإسلامية ويمكن تحديدها مفهومها كالآتي:

"البنك الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية، لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي". (خولة و سعيدة، 2019، صفحة 30)

"مؤسسة نقدية مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفقة وأحكام الشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها" (محسن، 1999، صفحة 17).

"البنك الإسلامي هو مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذاً أو عطاءاً والالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية في نواحي نشاطه ومعاملاته المختلفة". (عبد الرحمان، 2004، صفحة 276)

"مفهوم المصرف الإسلامي يتوقف أساساً على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وذلك كبديل لمفهوم سعر الفائدة الثابت الذي تتعامل به البنوك التقليدية" (محمد جمال، 2015-2016، صفحة 25).

"مؤسسة مالية مصرفية، تزاوّل أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية" (عبد الرزاق، 1998، صفحة 174).

وعلى الرغم من وجود عدد من التعريفات للمصرف الإسلامي، إلا أنه يمكن تعريف المصرف الإسلامي على أنه المصرف الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية من تلقي الأموال من مختلف المتعاملين الاقتصاديين وتوظيفها في أوجه استثمارية مختلفة، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

### 2.2 قواعد وأسس عمل البنوك الإسلامية:

تعتمد البنوك الإسلامية في عملها على عدد من القواعد والأسس من أهمها (حيسن، 2013، الصفحات 42-47):

✓ منع التعامل بالفائدة (الربا) أخداً أو إعطاء؛

✓ قاعدة العُثم بالعم: أي أن الحق في الربح بقدر الاستعداد لتحمل المخاطر؛

✓ الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان: أي أن الذي يضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد؛

✓ قاعدة الاستخلاف في المال: المال مال الله والبشر مستخلفين فيه، لذا كان لا بد على البشر أن يتصرفوا في هذا المال وفقاً لإرادة مالكة وهو الله عز وجل؛

✓ مبدأ أن النقود لا تنمو إلا بفعل استثمارها؛

✓ الاستثمار في المشاريع الحلال التي تحقق النفع للمجتمع؛

✓ ربط أهداف التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وأن للمصرف الإسلامي دور في تحقيق هذه التنمية.

### 3.2 صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية:

تتعدد صيغ التمويل في البنوك الإسلامية بما يتوافق مع طبيعة المشروع من جهة، ورغبات واحتياجات المتعامل من جهة أخرى، ومن أهمها ما يلي:

#### ➤ المراجعة:

هي عقد بيع بين طرفين يتعهد أحدهما ببيع السلعة أو سلع للطرف الثاني مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتراها به الأول من السوق شريطة معرفة الطرف الثاني بسعر السلعة الأصلي، وبعد أن يتسلم الطرف الثاني السلعة يمكن أن يسدد ما هو مستحق عليه فوراً أو من خلال فترة من الزمن حسب الاتفاق (قتيبة، 2013، صفحة 77).

#### ➤ المشاركة:

المشاركة اتفاق بين طرفين أو أكثر على القيام بنشاط استثماري، ويكون رأس المال والربح مشتركاً (مصطفى، 2006، صفحة

(189)

#### ➤ المضاربة:

هي عقد شركة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركاً، ومشاعاً بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه. ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال)، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المفاوض). (قادري، 2014، صفحة 46).

#### ➤ الإجارة:

الإجارة هي عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة، أو عمل بعوض معلوم (عبد الوهاب إبراهيم، 2000، صفحة 20).

#### ➤ الاستصناع:

هو عقد يشتري به في الحال شيء مما يصنع صنعا، يلزم البائع بتقدمه مصنوعاً بمواد من عنده، لأوصاف مخصوصة وبثمن محدد (مصطفى أحمد، 1420هـ، صفحة 20).

#### ➤ السلم:

السلم أو السلف هو عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع: فهو بيع أجل بعاجل (التجاني، 2000، صفحة 52).

#### ➤ المزارعة:

هي نوع من الشراكة الزراعية لاستثمار الأرض يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على أن تكون الأرض والبدور من الملك والعمل من المزارع والمحصول بنسبة يتفقان عليها، أي أنها معاملة على الأرض بحصة من نمائها (سميرة، 2021، صفحة 38).

#### ➤ المساقاة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجاره مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من الثمر وفق ما حدده العقد (عبد الكريم، 2007، صفحة 153).

#### 3. الدراسة التطبيقية:



### 1.3 لمحة عن البنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي مشترك بين القطاع العام والخاص يفتح أبوابه في الجزائر، أنشئ بتاريخ 20 ماي 1991 كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والقرض الذي صدر مع الدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومقره الرئيسي هو مدينة الجزائر العاصمة، يبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك 500 مليون دينار جزائري مقسمة إلى 500000 سهم، قيمة كل سهم 1000 دينار جزائري، ويشترك فيه مناصفة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR** بنك حكومي جزائري بنسبة 50%، شركة دلة البركة القابضة الدولية ومقرها بين جدة السعودية والبحرين بنسبة 50%، وهي نسبة المساهمة عند التأسيس. ثم تغيرت حصة المساهمين في البنك لتستحوذ مجموعة البركة على 55.90 %، مقابل 44.10 %، لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (العربي)، 2019، (صفحة 563).

### 2.3 تقييم عمل وأداء البنك البركة الجزائري:

سيتم حساب المؤشرات المالية التي يعتمد عليها التقييم الخاص بالكفاءة التشغيلية للبنك البركة الجزائري؛ وهي: العائد على الحقوق الملكية لقياس الأداء بشكل عام؛ وإظهار الأثر المزدوج للكفاءة الإنتاجية على ربحية الأصول أو معدل العائد على الأصول وكما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية، ونختصر ذلك في أهم النسب المالية المتعلقة في هذا المجال وهي:

✓ **مؤشر هامش الربح (PM):** يحسب بقسمة صافي الدخل إلى إجمالي الإيرادات فهو مؤشرات لقياس الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي يحققها البنك بالنسبة لإجمالي الإيرادات وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقق معدلات أرباح صافية أكبر بالنسبة لإجمالي الإيرادات، كما يعتبر مؤشر لقياس مستوى الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب (سمر، 2021، صفحة 39).

✓ **مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE):** مؤشر هام في قياس ربحية البنك الإجمالية وإمكانية مقارنتها مع البنوك الأخرى ومن أهم معايير قياس كفاءة استخدام الأموال في البنوك (طبي، 2008-2009، صفحة 186).

✓ **مؤشر العائد على الأصول (ROA):** إن العائد على الأصول مؤشر هام في قياس صافي الدخل لكل وحدة من متوسط الأصول ويعكس قدرة البنك على استخدام الموارد المالية والحقيقية لتوليد صافي الدخل، كما يتحدد بحاصل ضرب مؤشرين وهما: مؤشر الربح أو ما يسمى باستعمال الأصول الذي يبين مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف، ومؤشر منفعة الأصول مدى الاستغلال الأفضل للأصول أي إنتاجيتها، فضلا على تركيز الانتباه إلى مصدر الأداء (الأفضل أو السيئ) مثال ذلك إذا حقق عائد على الأصول مرتفع فسيببه يكون إما ارتفاع في الكفاءة التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو الاستخدام الأفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسين في كلا المجالين، وبالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما (تومي و المسعود، 2021، صفحة 603)،

✓ **مؤشر منفعة الأصول (AU):** يحسب بقسمة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الأصول فهو مؤشرا لقياس قدرة الأصول على تحقيق إيرادات للبنك، فارتفاعها يدل على قدرة أصول البنك المساهمة في إيرادات البنك والعكس. (طبي، 2009، صفحة 189).

✓ **مؤشر الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية) (EM):** أو ما يعرف بمؤشر الرفع المالي يحسب بحاصل قسمة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية وهو مؤشر لمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية فهو مقياسا للرفع المالي، كما يمثل مقياسا لكل من الربح والمخاطرة. (طبي، 2009، صفحة 188).

### الجدول 1: النسب المالية في تقييم الكفاءة البنكية

الكفاءة	النسبة	كيفية الحساب	الرمز
كفاءة الأرباح	العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية/ حقوق الملكية	$ROE=R \div E$
	العائد على الأصول	النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول	$ROA=R \div A$
	منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول	$AU=I \div A$
كفاءة التكاليف	قدرة الرافعة المالية أو ارفع المالي	إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق الملكية	$EM=E \div A$
	هامش الربح	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات	$PM=R \div I$

المصدر: : رشيدة بن أحمد دحو، عبد الناصر بوتلجة، مقال بعنوان: تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة: حالة البنك الوطني الجزائري BAN، دراسة قياسية للفترة 2005 - 2010، مجلة الدفاتر Mecas، جامعة أوبوكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، مجلد إحدى عشر، العدد الأول، سنة 2015، ص 140.

حيث تمثل R: النتيجة الصافية، E: حقوق الملكية، A: إجمالي الأصول، I: إجمالي الإيرادات.

### جدول 2: تقييم كفاءة البنك البركة الجزائري.

السنوات	هامش الربح PM	العائد على حقوق الملكية ROE	العائد على الأصول ROA	منفعة الأصول AU	قدرة الرافعة المالية أو الرفع المالي EM
2009	0.4567	0.1734	0.0028	0.0063	6.02
2010	0.4478	0.1721	0.0269	0.06	6.39
2011	0.4841	0.1838	0.0284	0.0586	6.47
2012	0.5056	0.1894	0.0277	0.0549	6.81
2013	0.5273	0.1781	0.026	0.0494	6.83
2014	0.5762	0.1808	0.0264	0.0459	6.83
2015	0.5254	0.175	0.175	0.0403	8.25
2016	0.4665	0.1638	0.1638	0.0405	8.65
2017	0.4093	0.1445	0.1445	0.0348	10.12
2018	0.436	0.1883	0.1883	0.0437	9.87
2019	0.4765	0.2062	0.2062	0.0508	8.51

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2009-2019).

### 3.3 تحليل النتائج:

- مؤشر هامش الربح (PM): بدأ مؤشر هامش الربح بالبنك متزايدا في نشاطه حيث حقق نسبة 45.67% سنة 2009، لترتفع هذه نسبة على التوالي إلى أن وصلت إلى 57.62% سنة 2014 وهي أعلى نسبة حققها هذا المؤشر بالبنك خلال فترة الدراسة، ثم أصبحت هذه النسبة تعرف التذبذب حيث انخفضت إلى 40.65% وهي أدنى نسبة يعرفها هذا المؤشر بالبنك خلال فترة الدراسة، ثم لترتفع وتصل إلى 47.65% سنة 2019. وقدر معدل متوسط له بـ 47% خلال فترة الدراسة وهو معدل مقبول جيدا. ما يعكس الأداء المالي الجيد للبنك في هذه السنوات، كما أن محدودية نشاط البنك في الصيغ ذات التكاليف المحدودة والمضمونة الربح ساهم كذلك في تحقيق هذا المعدل.

إن هامش الربح مؤشرا لقياس مستوى الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب وكلما كبر هامش الربح كلما دل ذلك على كفاءة البنك في خفض المصروفات والضرائب. وهذا يدل على كفاءة البنك في إدارة ومراقبة التكاليف خلال فترة الدراسة.

- **مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE):** يقيس معدل على حقوق الملكية أو مل يعرف بمردودية الأموال الخاصة ما حققه كل دينار مستثمر من أرباح لأصحابه، أي العائد الذي يحققه المساهمين من مساهمتهم في رأس مال البنك.

هذا المؤشر عرف نسبة مستقرة بين 17 % و 18 % خلال فترة الدراسة إلا أن في السنوات الأخيرة من الدراسة عرفت هذه النسبة تدبدا لتتخفف إلى 14.45 % سنة 2017، ثم لترتفع إلى 20.62 % سنة 2019 وهي أعلى نسبة عرفها هـد المؤشر خلال فترة الدراسة.

عموما البنك حقق استقرارا نسبيا في نسبة معدل العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة. حيث قدر متوسط هذه النسبة بـ 17%.

نموذج العائد على حق الملكية يمكن من قياس قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لدينار واحد من حقوق الملكية وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل في إمكانية توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين واستفادة من المزيد من الأرباح المحتجزة. وبنك البركة الجزائري يبدي كفاءة مقبولة في توليد الأرباح من خلال الأموال الخاصة المستثمرة حيث أن كل 1 دج مستثمر يولد ما بين 0.17 دج و 0.18 دج كأرباح في معظم سنوات فترة الدراسة.

- **مؤشر العائد على الأصول (ROA):** إن معدل العائد على الأصول (مردودية الأصول) بدأ بنسبة ضعيفة في البنك وظلت كذلك (ما بين 0.02 % و 2.89 %) تقريبا خلال السنوات الأولى من الدراسة (2009 - 2014)، ثم لتباشر الارتفاع بعدها إلى غاية نهاية سنة 2019 محققة بذلك نسبة (ما بين 14.45 % و 20.62 %). ومتوسط معدل هذه النسبة قدر بـ 9.19 % خلال فترة الدراسة وهي مقبولة جدا كونها تفوق الواحد.

إن صيغة العائد على الأصول تركز الانتباه إلى الأداء (الجيد أو السيئ) مثال ذلك إذا تحقق عائد على الأصول مرتفع فسببه يكون إما ارتفاع في كفاءة التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو الاستخدام الأفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر إنتاجية الأصول أو يفسره التحسن في كلا المؤشرين. وبالمقابل فإن الأداء السيئ أو الضعيف قد يعود كذلك لأحد المؤشرين أو كلاهما.

ومنه فإن تدرج الارتفاع في العائد على الأصول بالبنك يعكسه على العموم المستوى والأداء الجيد في كفاءة التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه هامش الربح المرتفع للبنك (47%) خلال فترة الدراسة. وكذلك النتيجة الصافية للبنك ساهمت بشكل كبير في ارتفاع معدلات العائد على أصوله نتيجة لارتفاعها هي كذلك تدريجيا .

- **مؤشر منفعة الأصول (AU):** إن مؤشر منفعة الأصول بالبنك بدأ بنسبة ضعيفة في سنة 2009 قدرت بـ 0.06 %. تم ارتفعت إلى 6 % سنة 2010 ثم أخذت تستقر (ما بين 3.48 % و 6 %) في باقي سنوات فترة الدراسة. حيث أدنى نسبة كانت في سنة 2017 و أعلاها كانت في سنة 2010. ومعدل متوسط هذه النسبة قدر بـ 4.29 %. وهي نسبة ضعيفة الأمر الذي يعكس تدهور نمو الإيرادات مقارنة بإجمالي الأصول لدى البنك، ويعكس كذلك عدم التنوع في المحفظة الاستثمارية للبنك ومحدوديتها في مجالات معينة.

على العموم نلاحظ معدل منفعة الأصول في البنك أخذت تتحسن مما يعني أن البنك يميل أكثر إلى العقلانية في استغلال أصوله.



- مؤشر الرفع المالي (مضاعف حقوق الملكية) (EM): أن مؤشر الرفع المالي في البنك قدر بـ 6.02 مرة في سنة 2009 تم أخذ يرتفع تدريجيا لكن بوتيرة ضعيفة إلى غاية سنة 2017 أين حقق أعلى نسبة خلال فترة الدراسة بمقدار 10.12 مرة ثم عاد إلى الانخفاض تدريجيا إلى أن وصل إلى نسبة 8.51 مرة سنة 2019. ومعدل متوسط هذا المؤشر قدر بـ 7.7 مرة. إن الرفع المالي يؤثر على أرباح البنك كونه ذو تأثير مضاعف على العائد على الأصول (عندما يترفع EM ينخفض ROA والعكس) والتي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية الخاص بالبنك كما يعمل الرفع المالي لصالح البنك حينما تكون الأرباح إيجابية. إن الرفع المالي مؤشرا هاما لقياس مستوى المخاطرة من خلال عكسه لحجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته ويبين هذا من خلال معكوس الرفع المالي الذي يبين موفق ودرجة الخطورة فانخفاضها يعكس ارتفاع مستوى الخطورة أما ارتفاعها فيعكس مستوى الأمان في البنك عموما نلاحظ أن بنك البركة الجزائري لم يعتمد كثيرا على الرفع المالي في تحقيق العائد على حقوق الملكية، حيث نجد أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة 10.12 مرة سنة 2017. وهذا يدل على أن للبنك هامش أمان في القدرة على الوفاء بالتزامات اتجاه العملاء.

#### 4. الخاتمة:

بناء على ما سبق تبين لنا أن بنك البركة الجزائري يبدى كفاءة عالية من حيث قدرته على التحكم في التكاليف وتحقيق الأرباح لكن بنسب متزايدة أحيانا ومتدبدة أحيانا أخرى خلال فترة الدراسة ما يعكس الأداء المالي الجيد للبنك في هذه السنوات ، وهذا يفسره كذلك التركيز الكبير للبنك على صيغ تمويل مضمونة الربح قصيرة الأجل على شكل مرابحات قصيرة المدى موجهة لتمويل دورة الاستغلال، مع التقليل من آليات التمويل المرتفعة المخاطر كالمشاركة والمضاربة، وجاءت بيانات مؤشرات الدراسة على الارتفاع الملحوظ في مستويات التمويل بالديون إضافة لمستويات الجودة للرقابة والسيطرة على التكاليف، والتحسين في مستويات منفعة الأصول، والمستوى الجيد للربحية الإجمالية للبنك في سنوات الدراسة.

#### نتائج الدراسة :

- من خلال نتائج معدل العائد على الأصول المتحصل عليها نستطيع القول أن البنك ذو كفاءة عالية في التحكم ومراقبة التكاليف وتوليد الأرباح، وهو ما يعكسه هامش الربح المرتفع خلال فترة الدراسة؛
- أظهرت بيانات مؤشر إنتاجية الأصول على حرص البنك على الاستغلال الأمثل لأصوله؛
- حقق البنك ربحية عالية خلال فترة الدراسة، وهذا ما بينته مؤشرات الربحية الثلاثة (PM.ROA.ROE)، وذلك بسبب اعتماده على صيغ التمويل مضمونة الربح كالمراجحة و الإجارة؛
- ارتفاع الأرباح الصافية لبنك ساهمت بشكل كبير في ارتفاع معدلات العائد على الأصول؛
- البنك لم يعتمد كثيرا على الرفع المالي في تحقيق العائد على حقوق الملكية، وبالتالي فإن ارتفاع العائد على حقوق الملكية في البنك يعود بشكل كبير إلى العائد على الأصول.

## 5. قائمة المراجع:

1. محمود عبدالكريم إرشيد (2007)، الشامل في عمليات المصارف الإسلامية، الأردن، دار النفائس، عمان.
2. عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان. (2000)، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامي، الطبعة الثالثة، جدة، المملكة العربية السعودية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
3. أحمد محسن، (1999)، البنوك الإسلامية، جمهورية مصر العربية، إيتراك للنشر والتوزيع.
4. مصطفى أحمد الزرقا، (1420هـ)، عقد الاستصناع ومدى أهميته في الاستثمارات الإسلامية المعاصرة، جدة، المملكة العربية السعودية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
5. حسين م. س، (2013)، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، الأردن، دار وائل.
6. عبد الرحمن العاني قتيبة، (2013)، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية، الأردن، دار النفائس، عمان.
7. عبد الرزاق ر. ا، (1998)، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان .
8. قادري م. ا، (2014)، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، بيروت، لبنان، مكتبة حسين العصرية.
9. مصطفى بك. ا، (2006)، القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، مصر، المكتب الجامعي.
10. يسري أحمد عبد الرحمان، (2004)، قضايا إسلامية معاصرة في النقود والبنوك والتمويل، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية.
11. طيبي ع. ا، (2009)، التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطر - نموذج بنك البركة الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.
12. محمد جمال م. ش، (2016)، آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية الفلسطينية - دراسة حالة البنك الوطني الإسلامي، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
13. إبراهيم تومي، و المسعودي ربيع، (2021)، تقييم الاداء المالي للمصارف الإسلامية باستخدام مؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية بالتطبيق على مصرف قطر الإسلامي والبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2008-2018، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية . المجلد الثامن، العدد الثاني، صفحة 603، جامعة أم البواقي، الجزائر.
14. التجاني ع. ا، (2000)، السلم البديل الشرعي لتمويل المصرفي المعاصر، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي -، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، ص 52، المملكة العربية السعودية.
15. سمير نوال، (2021)، تجربة الأردن في العمل المصرفي الإسلامي من حيث كفاءة أداء البنوك الإسلامية - دراسة حالة البنك، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الأول، صفحات 38-39، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
16. عزاز خولة، (2019)، صيغ التمويل الإسلامي كألية لدعم ربحية البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الأول، ص 30، جامعة تبسة، الجزائر.
17. رشيدة بن أحمد دحو، عبد الناصر بوثلجة (2015)، تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة: حالة البنك الوطني الجزائري BAN، دراسة قياسية للفترة 2005 - 2010، مجلة الدفاتر Mecas، جامعة أبو بكر بلقايد، مجلد إحدى عشر، العدد الأول، ص 140، تلمسان، الجزائر.
18. العربي، مصطفى (2019)، تقييم الكفاءة التشغيلية للمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي - دراسة مقارنة بين البنك البركة الجزائري وسوسيتي جنرال الجزائر باستخدام العائد على حقوق الملكية -، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست، مجلد الثامن، العدد الأول، ص 559، 563، الجزائر.
19. محسن، عواطف، (2020)، واقع ومستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر حالة بنك البركة الجزائري، مجلة بحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريج، مجلد السابع، العدد الثاني، ص 140، الجزائر.
20. فريد، بن ختوا، (2020)، تقييم ربحية البنوك التجارية: دراسة مقارنة بين بنك البركة وبنك الشركة العامة الجزائريين خلال الفترة 2005 - 2015، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة، مجلد السادس، العدد الأول، ص 117، الجزائر.
21. موقع بنك البركة الجزائري: <http://www.albaraka-bank.com>